دراسة حول وضع إطار إستراتيجي للتشغيل بولايتي مدنين وتطاوين

المعطيات العامة:

تاريخ الإصدار: فيفري 2014.

الهيكل المنفذ : مكتب دراسات ACC في إطار اتفاقية مع ديوان تنمية الجنوب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمن مشروع الإنعاش الاقتصادي والتماسك الاجتماعي ودعم القطاع الخاص بولايتي مدنين وتطاوين.

الهيكل المستفيد: مختلف الفاعلين بولايتي تطاوين ومدنين.

نوعية الوثيقة

دراسة إستراتيجية	x
دراسة قطاعيـة	x
بحــث	
وثيقـة عمل / تقرير	

أهم المجالات التي تتطرقت إليها الدراسة :

- آليات النهوض التشغيل.
- تطور آليات النهوض التشغيل.
- الإطار الإستراتيجي للتشغيل.

الملخص:

أهم عناصر التشخيص:

- ضعف فرص التشغيل نظرا لمحدودية الإستثمار الخاص(الداخلي والخارجي)،
- عدم التطابق بين طلب واحتياجات الشركات المحلية من ناحية والمهارات التي يفرزها نظام التعليم والتكوين المهني من ناحية أخرى،
- ضعف روح المبادرة بالجهة لدى الشباب وقلّة الإهتمام بالعمل في القطاع الخاص،
- عمل نسبة كبيرة من السكان في القطاع الموازي على حساب القطاع المهيكل،

- ضعف مساهمة التحويلات المالية من السكان المهاجرين في التنمية الإقتصادية بالجهة على الرغم من أهميتها.

أهم الإستنتاجات:

- وضع وتطبيق سياسة حقيقية للتشغيل تعتمد اللامركزية مع مشاركة هامة لمختلف الفاعلين الجهويين.
- الحث على إنشاء مجالس جهوية للتشغيل.
- إصلاح نظام التكوين يأخذ بعين الاعتبار احتياجات الإقتصاد.
- إقامة شراكة مع القطاع الخاص والجمعياتي لتمكينها من توفير خدمات المرافقة عبر عقود المناولة.
- إدماج المشتغلين في الاقتصاد الموازي بالقطاع المهيكل.

أهم التوصيات:

- تصميم آليات التّشغيل والمبادرة وسياسات التشريع وذلك بـ:

– مد المجالس الجهوية بالإمكانيّات اللاّزمة لتكون سلطة ممثّلة وصاحبة قرار،

– إنشاء هيئة جهوية لتنمية التشغيل (COREDE) وربطه بالمجلس الجهوي من جهة وبالمجلس الوطني للتشغيل من جهة أخرى،

– إنشاء مجالس محلية على مستوى المعتمديات،

– وضع سياسة جهوية للتشغيل،

– إنشاء صندوقين للتنمية الإقتصادية الجهوية و تطوير فرص التشغيل و المبادرة.

- فلسفة الآليات والنمو الشامل وذلك بـ:

– إعادة النّظر في آليات التشغيل لتطوير الإدماج بدلا من الدعم السّلبي،

– إعتماد مبدأ أن التكوين والمرافقة مفتوحان للقطاع الخاص والجمعيات التّي تتمّ شراكة مع مكتب التشغيل،

– إنشاء كيفيّة لتأهيل مزوّد بالخدمات من القطاع الخاص أو الجمعيّاتي،

– الإعلام لتثمين فرص التشغيل في القطاع الخاص والمبادرة،

– إدخال و تعزيز التكوين على المبادرة منذ المدرسة،

– مراجعة التكوين على المبادرة في مراكز التكوين المهني،

– تعزيز التكوين على المبادرة في قطاع التعليم العالي،

- إطلاق دعوات للمشاريع التي تدعم السّير في اتجاه الاقتصاد الشامل،
- وضع برنامج لدمج القطاع الموازي.

- تنفيذ وحوكمة البرامج و ذلك بـ:

- دعم المجلس الجهوي لوضع نموذج للتنمية الإقتصادية الخاصّ بالجهة،
- منح المؤسسات العمومية الجهوية المزيد من الصلاحيات في علاقاتها بالإدارة المركزية،
- إنشاء وكالة جهوية لتشجيع الإستثمار بالتعاون مع ديوان التّنمية بالجنوب،
- إنشاء"دار الشّركة "التي تكون تطوّرا نوعيّا لمركز الأعمال،
- تعزيز قدرة المنظمات المهنية و الجمعيات،
- إنشاء آلية تقييم مستقلة ومحايدة.